امام تطوير علاقات سياسية بين بلدان اوروبا الغربية و م.ت.ف. وتدعي هذه البلدان بأنها تعترف، فقط، بالدول، وليس بالمنظمات. وهي لا تأخذ في الاعتبار الصفة الخاصة لـ م.ت.ف. انها ليست منظمة، أو حركة تحرر، او منظمة مظلة، أو جبهة موحدة، فقط. ان م.ت.ف. شيء آخر اكبر من ذلك. انها بنية دولة تعبر عن الارادة السياسية للشعب الفلسطيني، الذي يصفه اعلان البندقية بأنه «واع بوجوده» كشعب. وقد تذرّعت فرنسا وايطاليا بهذا الادعاء كحجة، لكي لا تقيمان علاقات دبلوماسية كاملة مع م.ت.ف. حتى على الرغم من انهما تقدمان كل التسهيلات الممكنة الى طاقمي مكتبي م.ت.ف. في عاصمتيهما، والى كادرات وقادة م.ت.ف. لأن يقيموا علاقات رسمية مع قادة ومسؤولين حكوميين على جميع المستويات. ويحذو حذوهما في هذا، بالطبع، أعضاء آخرون من دول السوق الاوروبية المشتركة، ودول اوروبا الغربية.

ومع ذلك، فان السوق الاوروبية المشتركة، كمجموعة، تتعامل مع م.ت.ف. بصفتها طرفاً مستقلاً في منطقة الشرق الاوسط. وكلما كان هناك قرار من السوق الاوروبية المشتركة باجراء اتصالات مع الاطراف المعنية بالنزاع في الشرق الاوسط، فان ممثلي السوق، سواء أكان الممثل رئيس المجلس الوزاري او أي مبعوث مكلف آخر، يلتقون مع مسؤولين من م.ت.ف. على أساس منفرد ومستقل، وعلى المستوى ذاته مع الأطراف الاخرى المعنية. وهكذا، فقد حدثت اجتماعات عديدة بين مسؤولين من السوق والرئيس عرفات، او رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي، او مع مسؤولين آخرين من م.ت.ف.

لا حاجة بنا الى القول ان هناك رغبة في ان تقوم بلدان السوق الاوروبية المشتركة بمزيد من العمل، وان تعترف، رسمياً، ودبلوماسياً، بـ م.ت.ف. ان مسألة «حق اقامة دولة مستقلة» للشعب الفلسطيني هي، أيضاً، نقطة أخرى للخلاف بيننا وبين حكومات أوروبا الغربية؛ اذ ليس هناك موقف قاطع، وصريح، من جانبهم تجاه هذا الموضوع. وكلما حدث ولم تلتزم الصمت تجاهه، فانها تشير اليه بعبارات غامضة ومبهمة، مثل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير «مع كل ما يعني ذلك»، بما يوحي، في الحقيقة، اقامة تلك الدولة، اذا ما رغب الشعب الفلسطيني ذلك.

في الحقيقة، لقد أشار زعماء اوروبيون غربيون الى حق الشعب الفلسطيني في ان يكون له «وطن قومي». وهذه الاشارة تقل قليلاً عن الحق في ان يكون له دولة مستقلة. وقد صدر مثل هذا التصريح عن الرئيس فرانسوا ميتران سنة ١٩٨٢. كذلك أشار ليو تنديمانز، رئيس المجلس الوزاري للسوق الاوروبية المشتركة، الى هذا، في بيانه في البرلمان الاوروبي في آذار (مارس) ١٩٨٧، عندما ربط حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، مع كل ما يتبعه، بوطن قومي للفلسطينيين.

انها، أيضاً، المرة الاولى التي يقيم فيها رئيس المجلس الوزاري للسوق الاوروبية المشتركة هذا الربط، بصورة رسمية. وقد صدر طلب اكثر وضوحاً، وأكثر مباشرة، باقامة الدولة المستقلة، وذلك في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦.

في قرار حول الحرب ضد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، جدد البرلمان الاوروبي التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته الحرة والمستقلة. وعلى الرغم من ان برلمان اوروبا له دور استشاري، وان قراراته ليست ملزمة للدول الأعضاء، الا انها تمثل قوة أدبية، من ناحية، وانها تظهر ان هناك تحولاً في هذا الاتجاه، من ناحية أخرى. وهناك، أيضاً، يمكن لأصدقائنا ان يلعبوا دوراً هاماً. يمكن لبرلمان اوروبا ان يتصرف بناء على هذا القرار. يمكن له ان يوجه دعوة الى